شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الإيمو.. بين الداخلية والمتحدث باسم الحكومة

فرقٌ كبير بين ما صرّح به أمس المتحدث باسم الحكومة وما تحدث به بيان لوزارة الداخلية يوم الخميس بخصوص ما يُنشر في الإعلام عن ملاحقة شباب الـ "إيمو" وإساءة معاملتهم وحتى قتلهم بأساليب وحشية من قبل عناصر يُعتقد أنها تابعة لجماعات متشددة.

السيد علي الدباغ قال خلال مؤتمر في كلية دجلة الجامعة "لا توجد أي ملاحقة للمنتمين لظاهرة الإيمو في البلاد"، معتبراً الأمر "حرية شخصية"، ومؤكداً واجب الدولة في حمايتهم باعتبارهم مواطنين يمارسون حريتهم، قائلاً إن "الأجهزة الأمنية ملزمة بحماية الحريات".

هذا الكلام يختلف تماماً عمّا جاء في بيان وزارة الداخلية يوم الخميس والذي تضمن القول بان "قضية الإيمو تم تضخيمها من قبل بعض الجهات وأخذت أكثر من طبيعتها"! وأن معلومات وسائل الإعلام عن ملاحقة شباب الإيمو وقتلهم "تعتبر أمراً مفبركا"! بل إن البيان انطوى على تحذير مبطن لأجهزة الإعلام والمنظمات الحقوقية قائلاً "تحذر (الوزارة) كل من يحاول استغلال وتوظيف الموضوع بتوظيفات سلبية (....) وستتخذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق كل من يحاول الترويج لهذه الحالة وإخراجها خارج إطارها".

وبينما اعترف البيان بحدوث حالات قتل لعدد من الشباب في الفترة الأخيرة، إلا انه اعتبر ان "جميع حالات القتل التي أشيع عنها في وسائل الإعلام كانت لأسباب ثأرية واجتماعية وإجرامية تحدث دائماً"، من دون أن يفسّر لماذا كان شباب الإيمو بالذات مقصودين بها، ولماذا كان عدد من الضحايا قد هُشمت رؤوسهم تهشيماً، مثلما لم يفسّر لماذا ظهرت قوائم بأسماء أعداد من شباب الإيمو في قوائم تحذيرية في بعض مناطق بغداد.

إصرار وزارة الداخلية على نفي اضطهاد شباب الإيمو من قبل عناصر منها ومن الجماعات المتشددة يشبه إصرار الأجهزة الأمنية التي ظلت تلاحق شباب التظاهرات في العام الماضي وتسيء معاملتهم، على نفي ذلك جملة وتفصيلاً، مع أن عدداً من شباب التظاهرات ظهروا في مؤتمرات صحفية ومقابلات تلفزيونية وتحدثوا بالتفصيل عما تعرضوا له، وعرضوا آثار التعذيب على أجسادهم.

بمثل بيان الخميس لن تستطيع وزارة الداخلية التنصل من مسؤوليتها في ضمان أمن الناس وحماية حقهم في التمتع بحرياتهم المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور، فهذا هو واجبها الدستوري والتزامها السياسي والأخلاقي.

لا أحد مفوض من الله أو من الشعب بان يكون مسؤولاً عمّا تلبس الناس وتأكل، وليس من حق أحد داخل الأجهزة الحكومية وخارجها أن يحاسب الناس عن أي شيء، فالقضاء هو الجهة الوحيدة المخولة دستورياً تجريم الخارجين على القانون والنظام، ومن واجب وزارة الداخلية وأجهزتها أن تمنع أي تجاوز على حريات الناس وحقوقهم، ومن مسؤوليتها ملاحقة كل من يُسيء إلى الآخرين بمن فيهم شباب الإيمو، ومن مسؤوليتها أيضاً اعتبار قتل هؤلاء الشباب عملاً ارهابياً، كما أكد معتمد المرجع الأعلى في العراق آية الله السيد علي السيستاني في بغداد الشيخ عبد الرحيم الركابي.

لقاء القائد العام مع خلية الازمة امس لبحث امن القمة العربية.. (رئاسة الوزراء)

قراءة افتراضية لواقع القمة العربية

وسط واقع عراقي منكسر، ويميل بجانب كبير في واقعه إلى سياسة الخنادق، والتسقيط السياسي، تجري في بغداد التحضيرات النهائية لاستضافة القمة العربية، وربما هي قمة استثنائية ليس على مستوى أهميتها وحسب، بل هي استثنائية، لأنها واقعة بين فكي الداخل العراقي المتشظي، والصراع العربي/العربي، المتمثل بموقف خليجي واضح المعالم تقوده المملكة العربية السعودية، والدول التي تدور في فلكها،

□ بغداد/ ماجد طوفان

الدولة المضيفة (العراق) غارقة من هامتها إلى أخمص قدميها في مشاكل وعقد متفاقمة، اقل ما يقال عنها إنها بنيوية، وصارخة وحادة، بلحاظ أن الكتل السياسية غير متفقة إلى يومنا هذا، على إنجاح القمة، فدولة القانون ومن يسير في ركبها تحاول وبكل الوسائل ان تعطي انطباعا على أهمية انعقاد القمة، وان العراق يمكن أن يخرج من شرنقته الخانقة التي أحاط بها نفسه، وأحاطته دول أخرى بها، مما جعل من عزلته مزدوجة، في حين لوحت القائمة العراقية إلى أنها ستعرض مشاكلها مع دولة القانون على القادة العرب، وإنها فرصة لحل هذه المشاكل والمتعلقة باستحقاقها الانتخابي!! ووصل الأمر إلى أن احد نواب العراقية قال "سنحول القمة إلى قمة داخلية"، وكانت الناطقة الرسمية باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي قد ذكرت ان القائمة العراقية ستقدم مذكرة عن أوضاع العراق الى مؤتمر القمة العربي. وقالت الدملوجي في تصريح صحفي سابق إن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي وجّه كتلته بكتابة مذكرة عن أوضاع العراق لطرحها في مؤتمر القمة متى ما تم عقده.

وكانت كتل سياسية أخرى قد انتقدت نية العراقية عرض المشاكل العراقية على الزعماء العرب، معتبرين تلك المشاكل داخلية وان حلها يكون داخليا دون تدخل خارجي. وكان نائب من دولة القانون قد صرح لـ(المدى) في وقت سابق، إن على علاوي أن يقول خيرا أو يصمت، وهذا يوضح وبشكل جلي حجم التقاطعات الداخلية، والتي تنبئ بان وضعا كهذا لا يمكن ان يكون مؤهلا لاحتضان قمة عربية، من جانب آخر يبدو الموقف العربي وتحديدا الخليجي استفزازيا، وبراغماتيا إلى أقصى الحدود، فقد ألقت الأزمة السورية بظلالها القاتمة على حضور القادة والملوك والأمراء العرب، وهي تتجه بمحورين، الأول الضغط على الفرقاء السياسيين، بأن يوفرا جوا من التجانس النسبي، وكانت تصريحات وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي واضحة بهذا الشأن، وكان مختصر الرسالة، إن على العراقيين أن ينتهوا من حل مشاكلهم، حتى يكونوا مؤهلين لاحتضان القمة، هذا من جانب، أما الجانب الآخر، فهو الضغط على بغداد، لتغيير موقفها من نظام دمشق، والمراقب يلاحظ أن حضور بعض القادة العرب أصبح مشروطا، بموقفين، وربما الكواليس تضم أكثر من ذلك، وإزاء هذه المشاهد المتنافرة، ما الذي يمكن ان تخرج به القمة العربية؟ وما هي النتائج التي سيكسبها العراق؟ إذا كان نشر الغسيل العراقي –الذي هو منشور مسبقا– سيكون هو منجز القمة، فما اكبره من منجز!! وإذا كان العراق سيدفع ثمنا لموقفه من دول بعينها، فهذا سيلغي الحيز الضئيل من السيادة التي يتمتع بها؟ وإذا كان القادة العرب وكما أشيع سيمكثون في بغداد ثلاث ساعات فقط، فما الذي سيناقشه القادة في هذه الساعات الثلاث؟! هل هي قمة اعتبارية، يبدو إنها كذلك، فمن المستبعد أن تخرج القمة بقرارات مهمة، ربما ستكون الأزمة السورية حاضرة وبقوة، لكن سيكون حاضرا إزاءها الموقف الطائفي الذي يحكم اغلب توجهات الدول العربية في الوقت الحاضر، إضافة إلى أن أكثر المتغيرات الجوهرية التي حصلت في ما يسمى بالربيع العربي أنتجت مواقف متشنجة دينيا ألقت بأبعادها الطائفية أكثر من مواقفها وأبعادها السياسية والإيديولوجية. يضاف إلى ذلك أن الوضع الأمني يشكل هو الآخر هاجسا يمكن أن يتحكم بحضور القادة العرب، وفي هذا السياق دعا رئيس الوزراء نوري المالكي الأجهزة الأمنية أمس إلى العمل على "سد الثغرات الأمنية" أمام "المخربين والإرهابيين" قبيل القمة العربية وأوضح بيان صادر عن مكتب المالكي، أن رئيس الحكومة القائد العام للقوات المسلحة ترأس اليوم اجتماعا لخلية الأزمة بحضور كبار المسؤولين الأمنيين وبينهم عدد من كبار ضباط الجيش والقادة الأمنيين، وأوضح البيان أن المجتمعين بحثوا "مستجدات الوضع الأمني واستعدادات الأجهزة الأمنية المتعلقة بانعقاد بالقمة العربية المرتقبة وتأمين الوفود الرسمية المشاركة".

وبحسب البيان، دعا المالكي "الأجهزة الأمنية إلى تشديد إجراءاتها والقيام بواجبها بأقصى درجات الانضباط والعمل على سد الثغرات الأمنية أمام المخربين والإرهابيين".

البرلمان يصوّت على مفوضية حقوق الإنسان الأسبوع الجاري

□ بغداد/ المدى

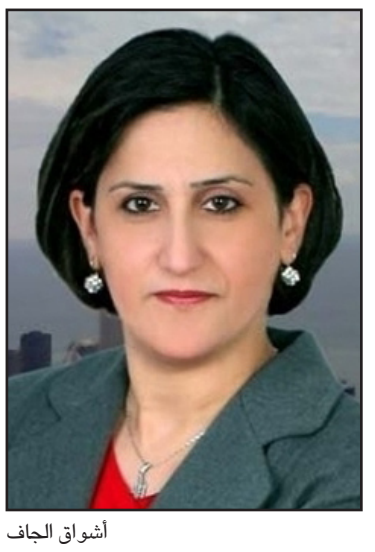

أشواق الجاف

أعلنت لجنة الخبراء النيابية المكلفة بتشكيل مفوضية لحقوق الإنسان في العراق، السبت، عن أنها ستنتهي من اختيار أعضاء مجلس المفوضين وسيتم عرضها على مجلس النواب للتصويت عليها الأسبوع الجاري، مؤكدة أن اجتماعا للجنة سيعقد يوم غد الأحد يحضره ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيس مجلس النواب.

وانطلقت المرحلة الثالثة والأخيرة من اختيار مفوضية حقوق الإنسان في السادس من الشهر الماضي بهدف الوصول إلى الرقم الذي حدد في القانون وهو ١١ مرشحا، إضافة إلى ثلاثة مرشحين احتياط.

واختارت لجنة الخبراء النيابية في المرحلة الثانية ١٦٢ مرشحا من المتقدمين للعضوية من أصل ٣٠٨٥ متقدما وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة والمهنية، بحسب اللجنة.

وقالت عضو اللجنة أشواق الجاف لوكالة كردستان للأنباء إن "لجنة الخبراء النيابية المكلفة باختيار مفوضية لحقوق الإنسان ستعقد يوم غد الأحد اجتماعا يحضره ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي"، مبينة أن "الاجتماع سيبحث تمثيل الأقليات والمرأة وفقا للقانون".

وأوضحت الجاف أن "أعضاء لجنة الخبراء كان من المفترض تسليم تقييماتهم جميعا الأسبوع الماضي لكن هناك البعض لم يسلم تقييمه"، مشيرة إلى أن "لجنة الخبراء من المفترض أن تنتهي من ترشيح أعضاء مفوضية حقوق الإنسان وترفعها إلى مجلس النواب للتصويت لمنحها الثقة خلال الأسبوع الجاري".

ويتمتع مجلس النواب مطلع الأسبوع المقبل بالعطلة التشريعية المقرة في الدستور العراقي لمدة شهرين.

وأعلن مجلس النواب في وقت سابق عن فتح باب الترشيح إلى مفوضية حقوق الإنسان المستقلة والتي انتهى التقديم لها في نهاية شهر نيسان الماضي. ويقضي قانون مفوضية حقوق الإنسان الذي اقره مجلس النواب العراقي بضرورة أن يتكون مجلس المفوضين من ١١ عضواً، على أن تشغل النساء ثلث المقاعد. وكانت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي قد كشفت عن أن عدد المتقدمين لشغل منصب عضو مجلس المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق قد بلغ ٣٠٨٥ متقدما.

ووضعت لجنة الخبراء المكونة من ١٥ عضوا، من بينهم ثمانية من مجلس النواب معايير منها أن "يكون عمر المتقدم ٣٥ عاما فما فوق وألاّ يكون مشمولاً بإجراءات المساءلة والعدالة، وكذلك يجب أن يكون المتقدم من حملة الشهادات وذا كفاءة ومهنية في مجال حقوق الإنسان.

الدباغ : لا توجد أي ملاحقة لظاهرة الإيمو وهي مجرد "كذبة"

□ بغداد/ المدى

أكدت الحكومة العراقية، أمس انه لا توجد أي ملاحقة للمنتمين لظاهرة الإيمو في البلاد، وفيما اعتبرت أن هذه الظاهرة حرية شخصية، أشارت إلى أن الأجهزة الأمنية ملزمة بحماية الحريات.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ خلال حضوره مؤتمر لمناقشة الأوضاع السياسية في العراق في كلية دجلة الجامعة ببغداد وحضرته (المدى) إنه "لا توجد أي ملاحقة للمنتمين لظاهرة الايمو في البلاد، وهي مجرد كذبة"، معتبرا ذلك "حرية شخصية".

وأضاف الدباغ أن "الأجهزة الأمنية ملزمة بحماية الحريات"، مشددا على ضرورة "احترام العادات الاجتماعية لعدم وجود أي قانون يمنع ممارستها".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر، أمس السبت شباب الايمو سفهاء ومجانين، واصفا إياهم بـ"آفة المجتمع"، فيما طالب المختصين بإنهائهم قانونيا.

وأوضح التيار الصدري، عدم تورط أتباعه بقتل المنتمين لهذه الظاهرة في عدد من مناطق العاصمة خلال الأيام القليلة الماضية، وفيما استنكر استهداف مقلدي ظاهرة الايمو، أكد انه لا يتحرك في مثل هذه القضايا إلا بعد توجيهات من زعيمه مقتدى الصدر.

وتشير مصادر في أجهزة الأمن العراقية وشهود عيان الى أن العديد من عمليات القتل" الغامضة" طالت مؤخرا شبابا منتمين لظاهرة الايمو أو من أصحاب السلوك الغريب أو اللباس أو تسريحة الشعر الغريبة، وتلفت تلك المصادر إلى أن أغلب عمليات القتل كانت عن طريق "سحق رؤوسهم بطابوقة" (قطعة من الأسمنت).

احدى ضحايا الإيمو.. (أرشيف)

وبالنسبة لبعض أعضاء البرلمان العراقي من المدافعين عن حقوق الإنسان فإن قوات الأمن العراقية شأنها شأن الجماعات الدينية المتطرفة، وأكدت النائبة المستقلة صفية السهيل أن عناصر قوى الأمن بدأت في الفترة الأخيرة تقوم باضطهاد الشباب واعتقالهم فقط لمجرد أنهم يلبسون على الموضة أو لأن تسريحة شعرهم غير اعتيادية.

إلا أن وزارة الداخلية ردت في بيان، الخميس الماضي تلقت المدى نسخة منه، لتؤكد إنها لم تسجل أي حالات قتل لمقلدي ظاهرة الايمو خلال الفترة الماضية"، موضحة أن "جميع حالات القتل التي أشيع عنها في وسائل الإعلام كانت لأسباب ثأرية واجتماعية وإجرامية تحدث دائماً".

وقال مقتدى الصدر في بيان صدر، امس، ردا على سؤال بعض أتباعه بشأن ظاهرة "الإيمو" والذين يلقبون أنفسهم بـ"أصدقاء الشيطان"، وحصلت (المدى) على نسخة منه إن "هؤلاء هم سفهاء مجانين"، واصفا إياهم بـ"الآفة في المجتمع المسلم".

وطالب الصدر المختصين بـ"إنهائهم من ذي بدء تحت طائلة القانون". من جهة اخرى حرم المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي، قتل شباب الايمو، مؤكدا أن الواجب الديني تجاههم هو النصح والإرشاد، فيما اتهم جهات لم يسمها بالوقف وراء هذه الضجة المبالغ بها بالاشتراك مع جهات لها مشاكل مع النظام السياسي الجديد في العراق لتشويه صورة الملتزمين دينيا.

وقال اليعقوبي في بيان حصلت المدى على نسخة منه، إن" وسائل الإعلام تناقلت بعض الأخبار عن تعرض عدد من الشباب المقلدين لما يسمى بظاهرة (الإيمو) للقتل في بغداد والمحافظات، ولم نتأكد من مدى صحة الخبر ومصداقيته ودقة الأرقام المذكورة فيه".

وأضاف اليعقوبي أن "الدين براء من ارتكاب مثل هذه الجرائم لو صحّ وقوعها وان من يقتل إنسانا خارج الإطار القانوني المشروع فقد اعتدى على الله تبارك وتعالى واستخف بحرماته"، مؤكدا أن "التصرف المشروع إزاء الانحرافات الاجتماعية لا يعدو النصيحة والإرشاد والتوعية".

واتهم اليعقوبي جهات "بالوقوف وراء هذه الضجّة المبالغ فيها لها أجندة لتشويه صورة الملتزمين بالدين ومحاصرة الدين وتنفير الناس منه، بالاشتراك مع جهات لها مشاكل مع النظام السياسي الجديد في العراق"، معتبر "القضية فوبيا مفتعلة كقضية أبو طبر التي خلقت هلعاً عاماً لدى الناس في بغداد عام ١٩٧٣".

ولفت اليعقوبي إلى أن "وسائل الإعلام أطلقت العنان في التحريض أولا لدفع الجهلة والمخدوعين والمتعصبين من كلا الطرفين فصّورت شباب الإيمو بأنهم واجهات للماسونية يريدون نشر الرذيلة والشذوذ والإباحية، لتغري بهم بعض المأجورين أو الجهلة أو المتعصبين للاستفزاز والعنف، ثم تنسب الفعل إلى جهات دينية لتحقيق أجندتها".وأوضح اليعقوبي إن "الشباب معروفون بالحماس والاندفاع وحب التميّز والتفوق والظهور وهذه عناصر كالسلاح ذي الحدين، فيمكن جعلها عناصر محفزة لفعل الخير والإبداع والعطاء المثمر"، داعيا الشباب الى "توظيف هذه الطاقات لما فيه نفع الأمة وصلاحها وبناء مستقبلها الزاهر، وليس لاستيراد التقليعات البائسة والمظاهر المنبوذة".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون